أحاديث الطب النبوي بين التعارض والاعتراض"

بحث مقدم إلى اللجنة العلمية للندوة الوطنية المعنونة ب: "الطب النبوي بين الوحي والتجربة"

من تقديم: د. رابح بن أحمد بلخير

عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة 01.

rabeh.belkhir@univ-batna.dz

يصر العقلانيون على أن يجدوا أساليب تضمن لهم الوصول بالأمة إلى التطور المنشود، ولو كان على حساب الثوابت الشرعية التي لا يماري فيها مسلم، ومن بين السبل التي سلكوها من أجل تحقيق هذه الغاية- أيضا-، تلك المحاولات الجادة بغية تنقية السنة النبوية عامة، وأحاديث الب خاصة، حيث تعتبر هذه الأحايث من الترا الدخيل الذي يخالف حقائق العلم الحديث في نظرهم، فعدُّوا الاكتشافات الحديثة صيرفا -زيادة على ما سبق-، يتحاكمون إليه من أجل معرفة صحة الحديث من ضعفه.

ولما كانت هذه الأحاديث جزء لا يتجزأ من المنظومة السنية التي وردت إلينا بالأسانيد المتصلة، وجب السعي إلى إماطة اللثام عما يدور حولها من إشكالات، منطلقين من محورين متكاملين، أحدهما: يتطرق إلى التعارض الظاهري بين تلك الأحاديث، أما الثاني، فيجيب عن الاستشكالات التي أثارها العقلانيون المعاصرون حول أحاديث الطب، وينطلق هذا البحث من إشكالية مفادها: ما هي أهم الاعتراضات الواردة على أحاديث الطب، كيف أجاب العلماء عن تلك التعارضات الظاهرة بين تلك الأحاديث، ما هي القيمة العلمية للاعتراضات العقلانية حول أحاديث الطب.

أما عن أهداف البحث: يهدف الباحث من خلال ورقته: إلى إبراز التوافق بين أحاديث الطب حتى وإن بدت متعارضة في الظاهر، وكذا أن وقوع الاستشكال على نصوص السنة لا يعني بطلانها، كما يحاول إظهار توافق أهل الحديث في طريقة التعامل مع الأحاديث، سواء المتعارضة أو المشكلة.

أما خطة البحث فكما يلي:

مقدمة.

المطلب الأول: المطلب الأول: التعارض بين أحايث الطب لا يعني بطلانها.

الفرع الأول: حول التعارض بين الأحاديث، وعناية العلما به.

الفرع الثاني: مسالك العلماء عند التعارض.

الفرع الثالث: أحايث صحيحة في الطب ظاهرها التعارض.

المطلب الثاني–الاعتراضات المعاصرة على أحاديث الطب.

الفرع الأول– اعتراضات عامة على أحاديث الطب.

الفرع الثاني– اعتراضات على أحايث خاصة.

الخاتمة.

المطلب الأول: التعارض بين أحايث الطب لا يعني بطلانها

الفرع الأول: حول التعارض بين الأحاديث، وعناية العلما به:

من الأمور التي لا تخفى على كل مطلع أن التعارض الظاهري بين نصوص السنة، لا يعني البتة بطلانها، فقد ذهب الأئمة رحمة الله عليهم «إلى عدم وقوع التعارض الحقيقي بين النصوص الصحيحة، وأن التعارض الذي يمكن أن يوجد بينها إنما هو في ظاهر الأمر وفي نظر المجتهد وأما في واقع الأمر وحقيقته فليس ثمة تعارض»[1]، وقد نبه لهذا الأئمة في مصنفاتهم، من ذلك:

قال الإمام الشافعي: "لا يصح عن النبي ﷺ أبدًا حديثان صحيحان متضادان ينفى أحدهما ما يثبته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم يجده"[2].

ومما أثر عن الإمام ابن خزيمة قوله: "لا أعرف أنه رُوي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما"[3].

وقال القاضى أبو بكر الباقلاني: "وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بِهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما التعارض"[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به"[5].

وقال ابن القيم: "وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخًا للآخر فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو القصور

---

[1] – التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي (41).

[2] – ينظر: الرسالة للشافعي (173، 213)، إرشاد الفحول للشوكاني (406).

[3] – الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (606).

[4] – المصدر نفسه.

[5] – المسوَّدة في أصول الفقه ص (306).

في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معًا، ومن ها هنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"[6].

ويقول الإمام الشاطبي: "لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم"[7].

فهذه النقول وغيرها، تشي في مجملها إلى توافق أولئك الأعلام على منهج واحدد في التعامل مع النصوص التي ظاهرها التعارض، ولهذا تجدهم يبذلون الوسع في الجمع بينها أو الحكم عليها بما يتوافق مع مكانتها في التشريع، فإما الجمع أو الترجيح بالنسخ أو التوقف[8].

الفرع الثاني: مسالك العلماء عند التعارض:

ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث على الترتيب التالي: –

1 – الجمع:

فيجب على المجتهد أن يحاولاستيعاب الأدلة حال النظر فيها، فيراعي الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهرًا، لأن إعمال الأدلة جميعها أولى من إهمالها أو إهمال بعضها، قال الشافعي: "ولا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا"[9].

ومما يذكره رحمه الله في الباب ذاته قوله: "وكلما احتمل حديثان أن يُستعملا معًا، استعملا معًا ولم يُعطل واحد منهما الآخر"[10].

---

[6] – زاد المعاد لابن القيم (4/ 149) وانظر شفاء العليل (1/ 67).

[7] – الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي (4/ 217) وانظر (4/ 93).

[8] – ينظر: اختلاف الحديث للشافعي (39 – 40) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي الهمداني (9) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (2/ 457) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (172 – 173) التقريب للنووى مع شرحه تدريب الراوى للسيوطى (2/ 181 – 182) اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر (170) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر لابن حجر (33 – 35) فتح المغيث للسخاوى (3/ 71 – 73) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران (396) إمتاع العقول بروضة الأصول لعبد القادر الحمد (206) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث لعبد المجيد السوسوة (113 – 115) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان بن علي حسن (1/ 322 – 325).

[9] – الرسالة، ص (342).

[10] – اختلاف الحديث (39 – 40).

قلت: وهذا الباب ضرب من ضروب الفقه التي لا يمنحها الله إلا لأهل العلم، والشافعي قد نال حظوة منه، ومن نظر في كتبه، سيما اختلاف الحديث، وأوسع منه كتاب الأم، يجد دقة رأي وسعة نظر، تدل إلمام برفع التعارض بين الأحاديث.

وقال الخطابي: "وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر: أن لا يُحملا على المنافاة ولا يُضرب بعضها ببعض، لكن يُستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء"[11].

2 – النسخ:

قال ابن حجر في نزهة النظر: «وإن لم يمكن الجمع فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ أو لا، فإن عرف وثبت المتأخر به أو بأصرح منه فهو الناسخ والآخر المنسوخ، والنسخ: رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه، والناسخ ما دل على الرفع المذكور،وتسميته ناسخا مجاز لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى» [12].

قال الشافعي رحمه الله تعالى: «"فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف –كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام– كان أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا"»[13].

3 – الترجيح:

قال ابن حجر: «وإن لم يعرف التاريخ فلا يخلو إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد أو لا. فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه، وإلا فلا»[14].

قال الشافعي رحمه الله تعالى: «"ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس، فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه»[15].

والعمل بالراجح متعين والحالة هذه، قال الشوكاني: «إنه متفق عليه ولم يخالف في ذلك إلا من لا يُعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم، وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"»[16]

---

[11] – معالم السنن (3/ 68).

[12] – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(ص 77–78).

[13] – اختلاف الحديث (40).

[14] – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص79 ت عتر).

[15] – اختلاف الحديث (40).

الفرع الثالث: أحايث صحيحة في الطب ظاهرها التعارض:

أولا– حديث " لاعدوى لا طيرة" وحديث: "فر من المجذوم فرارك من الأسد":

1 – أخرج مسلم في صحيحه، من حديث أبي هريرة ﷺ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، حِينَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **"لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ"**. فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَمَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيَجِيءُ الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ فِيهَا فيجربها كلها؟ قال "فمن أعدى الأول؟ "[17].

2 – وجاء في البخاري من حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (..فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ)[18].

ومن تأمل هذين الحديثين، تبدّى له بادي الأمر أن بينهما تعارض، إذ كيف ينفي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول وجود العدوى، ثم في الحديث الثاني، يأمرنا بالفرار من المجذوم كأشد ما يكون، ولهذا شواهد كثيرة في السنة، فيها النهي عن مخالطة من يخشى منه العدوى كأحاديث الطاعون...الخ.

قال ابن القيم رحمه الله: ذهب بعضهم إلى أن قوله: «لا يورِد مُمرِض على مُصِحّ» منسوخ بقوله «لا عدوى»، وهذا غير صحيح، وهو مما تقدم آنفًا أن المنهيَّ عنه نوعٌ غيرُ المأذون فيه؛ فإن الذي نفاه النبي ﷺ في قوله: «لا عدوى ولا صفر» هو ما كان عليه أهل الإشراك من اعتقادهم ثبوت ذلك على قياس شركهم وقاعدة كفرهم، والذي نهى عنه النبي ﷺ مِن إيراد الممرض على المصح فيه تأويلان:

أحدهما: خشية توريط النفوس في نسبة ما عسى أن يقدره الله تعالى من ذلك إلى العدوى، وفيه التشويش على من يورَد عليه وتعريضُه لاعتقاد العدوى، فلا تنافي بينهما بحال.

والتأويل الثاني: أن هذا إنما يدل على أن إيراد الممرض على المصح قد يكون سببًا لخلق الله تعالى فيه المرض، فيكون إيراده سببًا، وقد يصرف الله سبحانه تأثيرَه بأسباب تضاده، أو تمنعه قوةَ السببية، وهذا محض التوحيد، بخلاف ما كان عليه أهل الشرك»[19].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: «وقد اختلف العلماء في ذلك، وأحسن ما قيل فيه: قول البيهقي، وتبعه ابن الصلاح وابن القيم وابن رجب وابن مفلح وغيرهم: أن قوله: " لا

---

[16] – إرشاد الفحول، الشوكاني، (407).

[17] – أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، رقم:5380، رقم: (5/ 2158)، مسلم في كتاب السلام، بَاب لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَلَا نَوْءَ وَلَا غُولَ، وَلَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ، رقم: 2220.

[18] – أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، رقم:5380، رقم: (5/ 2158).

[19] - تهذيب سنن أبي داود – ط عطاءات العلم» (2/639-640).

عدوى " على الوجه الذي يعتقده أهل الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وإن هذه الأمور تعدي بطبعها، وإلا فقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من الأمراض سببا لحدوث ذلك، ولهذا قال: " فر من المجذوم كما تفر من الأسد "...»[20].

قال ابن حجر في النزهة بعد إيراده لتوجيه ابن اللاح للحديثين: «والأولى في الجمع أن يقال: إن نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومه، وقد صح قوله ﷺ: "لا يعدي شيء شيئا"، وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب، حيث رد عليه بقوله: "فمن أعدى الأول؟! ". يعني أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول، وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي خالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسما للمادة. والله أعلم»[21]

قلت: وعلى ما تقدم يتبين لنا نفي التعارض حين ينر إلى الأحاديث بعين التدبر والتفحص، ولولا هذا الأمر لرددنا أحاديث كثيرة جات بها السنة.

ثانيا– أحاديث العلاج بالكي:

أحايث إباحة الكي:

1 – عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ**)[22].

2 – عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (**إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ – أَوْ: يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ – خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ تُوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ**)[23].

أحاديث النهي عن الكي:

1 – عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: (**الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ**)[24].

---

[20] - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن، (ص307).

[21]– نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص77 ت عتر).

[22] - أخرجه **البخاري**، كتاب الطب، باب الشفا في ثلاث، رقم: 5357.

[23] – أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الوا بالعسل، رقم: 5359.

[24] – أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الشفا في ثلاث، رقم: 5356-5357.

2 – عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ ﷺ، قَالَ: (**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْكَيِّ، فَاكْتَوَيْتُ فَمَا أَفْلَحْتُ وَلَا أَنْجَحْتُ**)[25].

قلت: ومن نظر في الأحايث السالفة، و بينها فروق في اللالة، حيث فيها ما ينهى عن الكي، ومنها ما يبيح، ولا شك أن من ليس له بعد نظر ق يتهيأ له أن تعارضها يل على اضطراب، ولكن العلماء رحمهم الله، بينوا وجه الجمع بينها دون أنى كلفة.

أولا ينبغي أن يعلم أن الأصل في التداي الإباحة، خصوصا إذا كان العلاج مما لا حرمة فيه أو نهي، وقد ا في الحديث عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ، قَالَ: "**شَهِدْتُ الْأَعْرَابَ يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ... قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَيْنَا جُنَاحٌ أَنْ نَتَدَاوَى؟ قَالَ: "تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ مَعَهُ شِفَاءً، إِلَّا الْهَرَمَ"..**»[26]الحديث.

يقول الإمام الخطابي: «الكي داخل في جملة العلاج والتداوي المأذون فيه، والنهي عن الكي يحتمل أن يكون من أجل أنهم كانوا يعظمون أمره، ويرون أنه يحسم الداء ويبرئه، وإذا لم يفعل، هلك صاحبه، ويقولون: آخر الدواء الكي، فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك، إذا كان على هذا الوجه، وأباح استعماله على معنى طلب الشفاء والترجي للبرء بما يحدث الله من صنعه فيه، فيكون الكي والدواء سببا لا علة، وفيه وجه آخر، وهو أن يكون نهيه عن الكي، هو أن يفعله احترازا عن الداء قبل وقوع الضرورة، ونزول البلية، وذلك مكروه، وإنما أبيح العلاج، والتداوي عند وقوع الحاجة، ودعاء الضرورة إليه»[27]

أما عن كراهة النبي صلى الله عليه سلم للكي نهيه عنه، فقط بين أهل العلم وجه ذلك:

قال العيني: «وأما الكي فإنه يقع آخرا لإخراج ما يتعسر إخراجه من الفضلات. فإن قلت: كيف نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه؟ قلت: هذا لكونهم كانوا يرون أنه يحسم الداء بطبعه، فكرهه لذلك، وأما إثبات الشفاء فيه عند تعيينه بالطريق الموصل إليه فمع الاعتقاد بأن الله تعالى هو الشافي، ويؤخذ من هذين الوجهين أنه لا يترك مطلقا ولا يستعمل مطلقا، بل يستعمل بالوجه

---

[25] – أخرجه ابن ماجه، أبواب الطب، باب الكي، رقم: 3490، وأخرجه الترمذي (2173)، والنسائي في "الكبرى" (7558)، وصحح إسناده الشيخ شعيب في تخريه أحايث ابن ماجه، 532/4.

[26] - أخرجه ابن ماجه، أبواب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، رقم: 3436، وأخرجه أبو داود (2015) و (3855)، والترمذي (2159)، والنسائي في "الكبرى" (7511) و (7512)، وصحح إسناده الشيخ شعيب في تخري لابن ماجه، 497/4.

[27] – شرح السنة للبغوي (12/ 146).

الـذي ذكـرنا، وكيـف وقـد كـوى النـبي ﷺ، سـعد بـن معـاذ وغـيره، واكتـوى غـير واحـد مـن الصحابة»[28].

أما حديث عمران، فقال عنه ابن حجر: «والنهي فيه محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجموع الأحاديث، وقيل: إنه خاص بعمران؛ لأنه كان به الباسور، وكان موضعه خطرا فنهاه عن كيه. فلما اشتد عليه كواه فلم ينجح.. وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز، وعدم الفعل لا يدل على المنع، بل يدل على أن تركه أرجح من فعله، وكذا الثناء على تاركه، وأما النهي عنه فإما على سبيل الاختيار والتنزيه وإما عما لا يتعين طريقا إلى الشفاء»[29].

قال الخطابي رحم الله: «وقد يحتمل أن يكون إنما نهى عمران عن الكي في علة بعينها لعلمه أنه لا ينجع، ألا تراه يقول: فما أفلحنا، وقد كان به الباسور، ولعله إنما نهاه عن استعمال الكي في موضعه من البدن، والعلاج إذا كان فيه الخطر العظيم كان محظورا، والكي في بعض الأعضاء يعظم خطره، وليس كذلك في بعضها، فيشبه أن يكون النهي منصرفا إلى النوع المخوف، والله أعلم»[30].

ومن أوجه النهي عن الكي التي ذكرها ابن القيم قوله:«وأما النهي عن الكي، فهو أن يكتوي طلبا للشفاء، وكانوا يعتقدون أنه متى لم يكتو، هلك، فنهاهم عنه لأجل هذه النية، وقيل إنما نهى عنه عمران بن حصين خاصة، لأنه كان به ناصور، وكان موضعه خطرا، فنهاه عن كيه، فيشبه أن يكون النهي منصرفا إلى الموضع المخوف منه، والله أعلم»[31].

ويجمل رحمه الله الخلاف في دلالات السنة على حكم الكي في كتابه زاد المعاد فيقول: «تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع. أحدها: فعله. والثاني: عدم محبته له. والثالث: الثناء على من تركه. والرابع: النهي عنه. ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه. وأما الثناء على تاركيه فيدل على أن تركه أولى وأفضل. وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار والكراهة، أو عن النوع الذي لا يحتاج إليه بل يفعله خوفا من حدوث الداء. والله أعلم»[32].

---

[28] – عمدة القاري شرح صحيح البخاري (21/ 231).

[29] – فتح الباري لابن حجر (10/ 155 ط السلفية).

[30] – شرح السنة للبغوي، (12/ 147).

[31] – الطب النبوي لابن القيم (ص50).

[32] - زاد المعاد من هدي خير العباد، ط عطاءات العلم (4/ 89).

المطلب الثاني–الاعتراضات المعاصرة على أحاديث الطب:

قد لا نختلف إذا اعتبرنا كل حديث صحت نسبته إلى النبي » هو حق في نفسه، ولا مماراة في ذلك، لأن الرسول » لا يقول إلا حقا، وفي المقابل لا يمكن اعتبار كل كلام فيه حق، أنه من قول النبي »، وهذا راجع إلى التفريق بين قول النبي » وقول غيره، وذلك أن الأول وحي، والثاني قول بشر، وإذا تقرر ذلك فإننا إذا أجرينا تجربة على كلام ما، لنثبت صحته من خطئه: «فغاية ما تثبته " التجربة" أن الكلام في نفسه صحيح المعنى، ولكن هذه الصحة في معناه غير كافية لجعله حديثا نبويا، وإلا لفتحنا بابا جسيما من الوضع والكذب على الرسول »، ثم قد تخطئ التجربة لتخلف بعض شروطها – ولو تكررت هذه التجربة – فيؤدي ذلك بالبعض إلى سوء الفهم، فيظن من لا علم له أن الحديث كذبٌ، مع أنه صحيح ثابت عن النبي »، لتوفره على الشروط المعتبرة سندا ومتنا، عند أهل الحديث والفقه والأصول»[33].

فليس للتجربة أن تتحقق لنا من سماع الرواة، أو حالة الإسناد من حيث الوصل والإرسال مثلا، أو بيان حالة الرواية إن كان حكمها الرفع أو الوقف، خصوصا وأن حديث النبي » يعتبر خبرا من الأخبار، التي مبناها على التلقي والسماع، والتثبت من عدالة ناقليه وضبطهم.

ولقد نص الشيخ سليمان الندوي[34] ' أن الحديث النبوي عبارة عن نصوص نعرف من خلالها كيف طبق الرسول » القرآن، وليس مجموعة من النظريات تحتاج إلى إثبات، كما يفهمه من قرأ كتب العقلانيين فيقول: «فإنه لا يوجد تاريخ لأمة من الأمم يبين عملها وتمسكها في كل شؤونها بقانونها مثل تاريخ هذه الأمة، وهذه الأمة هي الرسول عليه السلام وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، وهذا التاريخ هو الحديث، فبالحديث يُعلم كيف عمل الرسول وأصحابه بالقرآن، وبه يُعرف أن القرآن قانون قد عُمل به ونجحت أصوله الإدارية والسياسية والمدنية والأخلاقية ... إلخ ،

---

[33] – الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح: عبد الكريم إسماعيل الصباح، ص 228.

[34] – سليمان الندوي (1373هـ–1953م): قاض، كان كبير علماء المسلمين في القارة الهندية. تفوق في الحديث وتاريخ الإسلام. نسبته إلى (دار الندوة) ولي القضاء في بهوبال. وتولى مناصب علمية أخرى، وأصدر مجلة (المعارف) . وانتقل إلى كراتشي (1370 هـ فكان فيها رئيسا لجمعية علماء الإسلام، له تصانيف مطبوعة باللغة الأردية ترجم بعضها إلى التركية، أشهرها (السيرة النبويّة) في 10 مجلدات. وله (الرسالة المحمدية – ط) ثماني محاضرات ألقاها في جامعة مدراس، ينظر: الأعلام للزركلي، 137/3.

وليس هو مجموعة نظريات محتاجة للإثبات بالتجربة والتطبيق، وأما إذا عملنا برأي المنكرين للحديث فيضيع تاريخ الإسلام الذهبي»[35].

الفرع الأول– اعتراضات عامة على أحاديث الطب:

1 – الدكتور حسن الترابي والاستشارة الطبية :

يرى الدكتور الترابي أنه لو خيّر بين رأي طبيب كافر، وبين كلام النبي » لأخذ برأي الطبيب فيقول: «آخذ برأي الطبيب الكافر، ولا آخذ بقول رسول الله »، ولا أسأل عنه عالم الدين»[36].

يدلنا هذا الكلام على أن الترابي مستعدّ لأن يرفض كل شيء في مجال الطب لم يأت من مختص، حتى ولو كان ذاك المتكلّم رسول الله »، فهل نسي الترابي أم تناسى قول الله تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ٤﴾ النجم:[٣ – ٤]، وسؤال الترابي وتصديقه للطبيب الكافر، وعدم أخذه بقول النبي » في نظري نابع من أصل قضيتنا المطروحة، وهي عرض نصوص السنة على التجربة، ثم هناك شيء يعرضه الباحث على الترابي مفاده: أليس خالق الكون ومدبر أموره وخالق الأجسام وعللها هو الله جل في علاه؟.

فإن كنت تعتقد ذلك بالفعل، أليس هذا الخالق العظيم نفسه، هو الذي أرسل هذا النبي الكريم؟، فطالما أن رب الطب ورب الوحي وباعث مُحَمَّد » واحد، فما المانع إذن من أن يعلم نبيه الذي هو أفضل عباده، أمور الطب التي يشترك في إمكانية معرفتها الكافر والمسلم، كما علمه الوحي، وشرفه بالرسالة التي هي أشرف معلوم.

وحتى لو افترضنا تنزلا، إمكانية صحّة مثل هذه الطرح –الذي نحن في غنى عن الخوض فيه مع الدكتور–، فبرأيي أنه لا يليق أن نعرِّض بالنبي الكريم » بهذه الطريقة.

وله كلام آخر يقول فيه أيضا بلهجتهم العامية السودانية: «"لو سمعت كلام العالم، العالم أعلم من الجاهلين الحولو ديل...خلي العالم الفيزيائي الكبير"، ومعنى كلامه العامي:" **أنه يقدم كلام العالم من الصحابة على جهلة الصحابة، فكيف بالعالم الفيزيائي الكبير"!!**، أو ما معناه..»[37]، لا أدري ما علاقة علم الفيزياء، بموضوع الصحابة الذين أدّوا إلينا هذا الدين كما سمعوه من النبي »، ولماذا هذا الكلام وما مناسبته؟ أم أن العلوم الحديثة جعلت مسائل الدين –المتلقاة بالوحي المسلَّم به– على المحك؟!، ولو أن الدكتور الترابي بيّن بالأدلة العلمية التي يؤمن بها مكمن التعارض

---

[35] – مجلة المنار: مُحَمَّد رشيد رضا، 673/30.

[36] – مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي: الأمين الحاج مُحَمَّد أحمد، ص 95.

[37] – المصدر نفسه: ص 95.

بين الفيزياء وأقوال الصحابة لكان قد أنصف القضية، ولحد الآن لم أجد تفسيرا لمغزى هذا الكلام!!.

ثالثا– اعتراضات خالد منتصر:

لقد بلغ حرص خالد منتصر، على هذا الأصل لدرجة أنه أجرى مقارنة بين المسلمين وبين علماء الغرب، فنقم على المسلمين اعتقادهم ما في الأحاديث الصحيحة التي تحتوي مسائل لها علاقة بالعلم الكوني، دون إخضاعها للتجارب العلمية، بل رأى أن سبب تأخرنا هو إيماننا بهذه الأحاديث فيقول: «هل تعرفون لماذا تقدم الغرب وتأخرنا؟ وما هو الفرق بين منهجنا ومنهجهم؟ الفرق ليس في نقطة الغين، ولكن الفرق يكمن في أنهم أبناء الغرب، إذا تعلق الأمر بالعلم قرؤوا الطبيعة قبل النصوص الدينية، بينما نحن أبناء العروبة، نقرأ النصوص قبل الطبيعة؟ هم يصدقون عيونهم وتجاربهم المعملية، ونحن نصدق فلان عن فلان، حتى ولو تعارض كلام هذا الفلان مع ما نراه ومع ما يراه المعمل»[38].

إذن؛ فالتأخر الذي يعانيه المسلمون اليوم، مردّه إلى هذه الأحاديث التي حالت دون تطورنا، – حسب رأي منتصر–، وهل الحديث منع الناس أن يبحثوا في العلوم التجريبية وأن يوسّعوا مداركهم، ثم إن الدكتور مطالب أن يثبت مخالفة الرواية للتجارب، وهذا من باب "أثبت العرش ثم انقش" كما يقال.

وفي بعض المرّات تجده يستهزئ بالمختصين في ميدان الإعجاز العلمي، بقوله:«..حرام عليكم تغييب وإهانة العقل، فقطار التقدم والحضارة ترك محطتنا منذ زمن طويل، ونحن لا نستطيع اللحاق حتى بالسبنسة، هم يتكلمون عن العلاج بالهندسة الوراثية، ونحن نتحدث عن العلاج بأجنحة الذباب..»[39].

وزيادة على ما سبق فالدكتور خالد يرى أن ترويج أحاديث الطب النبوي، – رغم تحفظه من هذا المصطلح، وإنما ذكره تجوُّزًا –، يسئ إلينا، وأنه شخصيا يخدم دينه حينما يبتعد عنها، فقال: «..وعلى العكس إني مطالب كطبيب مسلم يخاف على دينه أن يبتعد عما هو غير صالح لهذا الزمان، بعدم تطبيق التعاليم الطبية التي تجاوزها الزمن في هذه الأحاديث، وأعتقد أن من يفعل

---

[38] – وهم الإعجاز العلمي: خالد منتصر، ص219.

[39]– المصدر السابق: ص164.

ذلك فهو أكثر إيمانا ويخدم الإسلام، أكثر ممن يروّج للأحاديث الطبية التي لا تتفق مع العلم الحديث من قريب أو من بعيد»[40].

ومواقف هذا الرجل من الأحاديث النبوية شنيعة، إذ يرى أن قبول مثل هذه الأحاديث من باب قبول الخرافة، ولا يهمّه الحديث إن كان في البخاري أم لا، مثال ذلك قوله عن التداوي بالحجامة ما نصه:« ..كما لا بد من هذا التقديم المطول، لكي لا يحتج بأحاديث الحجامة، الذي كما نرى ينطبق عليه نفس ما قيل عن معظم أحاديث الطب، التي نأخذ منها ما اتفق مع العلم الحديث، مثل ضرورة التداوي، ونهجر ما هو نبت زمانه وبيئته كما ذكرنا، والآن نذهب إلى الشق العلمي الذي نبدأه بأن نقول: لا توجد مجلة علمية محترمة معترف بها في العالم، تبنت الحجامة كعلاج أو ذكرت فائدة واحدة من الفوائد العلمية...ولكن ما يقال عن الحجامة مذكور في كتب صفراء..»[41].

لقد صب الكاتب جامّ غضبه على الأحاديث، لأنها لا تستقيم وفق مفهوم العصر، وخصوصا أحاديث الطب في البخاري ، فحكم عليها بأحكام جزافية، وعلتها التي أثبت بها خطأ الرواية، هي تضمنها قضايا باتت في حكم الماضي، ولا صلة لها بواقع البحث العلمي الحديث، بل سخر في كتابه هذا بآداب الخلاء وآداب الأكل، وتحرّي القبلة وأشياء كثيرة، وحين ناقش أحد أساتذة الجامعة في حديث الذباب، وقال له الأستاذ :«سيثبت العلم فيما بعد صحة هذا الحديث، حتى ولو كنا نظن أنه يتنافى مع العلم،[فأجاب بقوله] وبالطبع كفرت بكل العلم الذي يقدمه مثل هذا النوع من الأساتذة، الذين يخونون منهجهم العلمي»[42].

فالدكتور خالد منتصر كما مر معنا، لا يرى مقياسا يقبل به السنة، سوى العلوم التجريبية الحديثة، بل ويكفر بكل علم يقدمه أمثال من يقبلون هذا النوع من الأحاديث، لكني أتساءل لماذا يصرّ هذا الرجل على ضعف هذه الأحاديث، وهو من يؤمن بالتجربة العلمية، أليس من الظلم أن نسارع بجرأة إلى تضعيف الحديث دون معرفة لشروط القبول والرد عند المحدثين؟؟ أو على الأقل نقوم بدراسة محتوياتها، أليس من الغبن أن يقوم الطبيب مقام المحدث في التصحيح والتضعيف، وهو في بحثه هذا دائم الدندنة حول مراعاة التخصص؟ أليس من حق أهل الحديث أن يعاتبوك على جرأتك في شيء هو خارج اختصاصك بالكلية؟.

---

[40] – المصدر نفسه، ص 110.

[41] – المصدر نفسه ، ص112.

[42] – المصدر نفسه، ص 225.

الفرع الثاني– اعتراضات على أحايث خاصة.

أولا– الاعتراض على حديثي الكمأة والعجوة:

يقول الكاتب أحمد أمين، في كتابه ضحى الإسلام: «نرى البخاري نفسه على جليل قدره، ودقيق بحثه، يثبت أحاديث دلَّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث:**(لَا يَبْقَى عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ، بَعْدَ مَائَةِ سَنَةٍ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ)**[43]، وحديث: **(مَنْ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمْرَاتٍ مِنْ عَجْوَةَ، لَمْ يَضُرَّهُ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ الْيَومَ إِلَى اللَيْلِ)**[44]»[45].

ففي هذه الفقرة يدعي أحمد أمين أن الحديثين اللذين اتفق عليهما البخاري ومسلم ضعيفان، وأن العلة في المتنين مخالفتهما للتجربة، ثم علل ذلك بأن البخاري اقتصر في نقد الحديث على الرجال فقط، وهذا خطأ يرده الواقع، وكان من الواجب عليه، أن يذكر لنا في أي مختبر أجرى هذه التجارب، والتي استطاع بواسطتها أن يثبت عدم صحة تلك الأحاديث.

كما أن له كلام آخر، ينص فيه صراحة على وجوب عرض الأحاديث على التجربة، التي يتم من خلالها الوصول إلى معرفة صحة الحديث من ضعفه، وذلك في معرض حديثه عن منهج المحدثين في نقد الحديث فقال:«..ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟ مثال ذلك ما رواه الترمذي عن أبي هريرة ÷، أن رسول الله » قال: **(الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ)**[46]، فهل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة؟ وهل فيها مادة تشفي العين؟ أو العجوة، هل فيها ترياق؟ نعم إنهم رووا أن أبا هريرة قال(أَخَذْتُ ثَلَاثَ أَكْمُؤٍ أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَعَصَرْتُهُنَّ فِي قَارُورَةً وَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَّةً لِي عَمْشَاءَ فَبَرِأَتْ) ، ولكن هذا لا يكفي لصحة الحكم، فتجربة جزئية نفع فيها

---

[43] – أخرجه **البخاري**: كتاب العلم، باب السمر في العلم، رقم:116، عن عبد الله بن عمر، وينظر: 601، 1296، 4665، و **مسلم** في كتاب: فضائل الصحابة~، باب: قوله ،"لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم"، رقم:2647، عن علي بن أبي طالب، وينظر: 2532، 2538، 2539.

[44] – أخرجه **البخاري**: كتاب الأطعمة، باب العجوة، رقم:5130، ينظر: 5125، 5095، 5435، 5436، **ومسلم**، كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، رقم: 2047، عن سعد بن أبي وقاص.

[45] – فجر الإسلام: أحمد أمين، ص218.

[46] – أخرجه: **البخاري**، كتاب الطب، باب: قوله تعالى: ، رقم: 5708، ينظر: 4639، 4478، **ومسلم**، كتاب الأطعمة، باب الكمأة، 5392، 5393، 5394، 5395، 5396، 5397، 5398، عن سعيد بن زيد.

شيء مرة لا تكفي منطقيا لإثبات الأدوية، إنما الطريقة أن تجرب مرارا، وخير من ذلك أن تحلّل لتعرف عناصرها، فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكنا، فلتكن التجربة مع الاستقراء، فكان مثل هذا طريقا لمعرفة صحة الحديث أو وضعه»[47].

إنّ مراد الشيخ أن يثبت مدى صحة الحديث، والغريب الذي لا ينتهي عنده العجب حينما يطالب أحمد أمين أبا هريرة بتعدد التجارب حتى يحكم على الحديث، لأن تجربة واحدة لا تكفي، وفي نظري أن أبا هريرة أصالة لم يقم بتلك العملية من باب اختبار صحة الحديث، وإنما قام بها من قبيل الامتثال المقترن باليقين من صحة قول النبي » ، ولو كان أحمد أمين راغبا في معرفة صحة الحديث، لبحث في كتب السلف والخلف وسأل الأطباء، كما فعل الشيخ مصطفى السباعي '، الذي ذكر أمثلة عدة عن علماء كثيرين قاموا بتجارب على الكمأة، فوجدوا مصداق ذلك في الواقع، فهلا اكتفى بحكم المحدثين، وليس عليه حينها من تحمّل تبعة خطأ الحكم، خصوصا وهم أهل الاختصاص، الذين تَعَنَّوا البحث عن المرويات بطرقهم التي بينوها في كتبهم.

قال الشيخ مصطفى السباعي: «والحق أن الأستاذ لم يوفق في هذا المثال كما لم يوفق في الحديثين السابقين، ولا أدري كيف يسوغ له أن يشك في حديث لا غبار على سنده، وقد جُرِّبَ متنه واتفق الأطباء على صحته، ولو أنه أثبت لنا من بحوث الطب اليوم ما لا يتفق مع ما دلَّ الحديث، لجاز له أن يقف ويتساءل ويشك ويرمي القدامى بالتقصير، ولكنه لم يفعل وهيهات أن يفعل»[48].

ثانيا– الاعتراض على حديث الذبابة:

من الأحاديث التي طال السجال حولها ححديث الذبابة، والذي جعل منه بعض الكتاب مرمى لسهامهم، عساهم يبينوا علته زعموا، من ذلك:

1– اعتراض الشيخ مُحَمَّد الغزالي عليه رحمة الله:

يقول الشيخ مُحَمَّد الغزالي في كتابه: قذائف الحق: « .. وإنما نريد أن نقول: هب أن رجلا قال: لا أستطيع قبول رواية: **(إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَالْأُخْرَى شِفَاءٌ)**[49]، أيكون من الكافرين؟ كلا!!،...هل الحديث مردود؟ إن بعض علماء الحشرات قرر أن هذه الحشرة تفرز، الشيء والشيء المضاد له، فإن استقر هذا الرأي الفني

---

[47] – ضحى الإسلام: أحمد أمين، ص 130/2.

[48] – السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي، ص317-318.

[49] – أخرجه **البخاري**: كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في إناء أحكم فاليغمسه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، رقم: 3142، ينظر: 3543، 5445، عن أبي هريرة.

فالحديث صحيح، وإن ثبت قطعا أن الذباب مؤذ في جميع الأحوال التي تعرض له، ومن بينها الحالة المروية في الحديث، رددته دون غضاضة وليس بقادح هذا في ديني ويقيني، وقد روى " البخاري" أحاديث صحيحة السند، لكن أئمة الفقه عملوا بغيرها لأدلة أقوى عندهم منها...وأنا شخصيا متوقف في هذا الحديث، لم أنته فيه إلى حكم حاسم، وعلى أية حال فهو لا يتعلق بسلوك خاص أو عام..»[50].

نلحظ في كلام الشيخ الغزالي رحمه الله تعالى أنه علق الحكم على درجة الحديث بما يتوصل إليه العلم الحديث، وذكر عن بعض علماء الحشرات –لم يسمه الشيخ –، بأن الذباب له إفرازات خاصة، وهذا يوحي بأن للحديث أصلا، وبقي مترددا في الحكم على الحديث، لأن الذباب مؤذ في جميع الحالات، وهذا ما دعاه إلى التوقف في الحكم بصحته حتى يثبته العلم ، كما أني وجدت نفسي مستغربا من توقف الشيخ، لأن سبب التضعيف لم يتحقق بعد من جهة العلم التي علق الشيخ عليها الحكم، أما كان من الأفضل أن يستصحب أصل التصحيح، فإن ظهر ما ينقض هذا التصحيح من مكتشفات، كانت له على الأقل حجة في ترك حكم المحدثين، أو مبرر للتوقف، أما وأن يترك حكم المحدثين، وعلى رأسهم البخاري بناء على الظن، فهذا ما سيفتح بابا لا يمكن غلقه بهذه الطريقة.

وبهذا يتبين لنا المنهج النقدي الذي تبناه الشيخ في حكمه السابق، فلا عبرة عنده برواية البخاري لهذا الحديث في صحيحه، بحجة أن أئمة الفقه عملوا بغيرها لأدلة أقوى عندهم، فهل قوتها كانت من جهة الثبوت أو من حيث الدلالة؟ فتوقف الشيخ إذن عن قبول الحديث مرتبط بما يجزم به العلم، مع أن رواية البخاري لهذا الحديث تفيدنا في أمرين:

الأول: صحة نسبة الحديث للنبي »، لما نعلمه من قوة شرطه، خصوصا وأنه لا يعلم أحد من الأئمة انتقد هذا الحديث، سواء بعلة من العلل أو بالسبب المذكور عند الشيخ، ومن وافقه.

الثاني: أن ثبوت الحديث يفيد وجوب التسليم لقول النبي » لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ٤ ﴾ [النجم: ٣ – ٤]، ولأنه لا يوجد حديث معارض له

1– اعتراض مجلة العربي:

جاء في مجلة العربي في عددها الثاني والثمانين، تحت عنوان: "أنت تسأل ونحن نجيب" السؤال التالي:« روى أبو هريرة عن النبي» أنه قال:(**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ**

[50] – قذائف الحق: محمد الغزالي، ص 149.

لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَالْأُخْرَى شِفَاءً)[51]، فما مبلغ هذا الحديث من الصحة والضعف[فكان الجواب]: أما حديث الذباب وما في جناحيه من داء وشفاء، **فحديث ضعيف: بل هو – عقلا – حديث مفترى**.. فمن المسلم به أن الذباب يحمل من الجراثيم والأقذار التي يقع عليها، ما قد يؤدي إلى انتشار بعض الأمراض المعدية كالتيفوئيد والسّل وغيرها، من هنا تعمل الجهات الصحية على مكافحته خشية انتشار الأوبئة، ولم يقل أحد قط أن في جناحي الذبابة داء وفي الآخر شفاء، إلا من وضع هذا الحديث أو افتراه.. **ولو صح ذلك لكشف عنه العلم الحديث الذي يقطع بمضار الذباب ويحض على مكافحته»**[52].

لعل مناقشة الأحاديث بهذا الشكل على صفحات المجلات شيء محزن بالفعل، والخطورة في الأمر أن يعمد المجيب، إلى حديث في البخاري ويحكم عليه ليس بالضعف فقط، بل بأنه مفترى، معنى هذا أنه موضوع، وهذا ما لم يقل به أحد حتى الذين انتقدوا البخاري، فكم من متصفح لجريدة العربي ذات الشهرة الواسعة آنذاك، ومعظمهم من عوام المسلمين، سيفاجأ بأن أحاديث البخاري موضوعة**!!**.

أما قوله بأن الحديث لو صح لكشف عنه العلم الحديث، فهذا ما ناقض به المجيب الواقع، لأن الكثير من البحوث كانت قد نشرت[53] قبل جوابه بعشرات السنين، وهي تخبر عن التطابق الذي كشفت عنه المخابر والتجارب العلمية مع متن هذا الحديث، فعلى مَنِ الحمل بعد هذا؟، هل على البخاري وهذا الحديث، أم على المجيب؟**!**.

ومن تأمل مضمون هذا الحديث، يجد أن الله امتحن هؤلاء العقلانيين بشيء فيه مناقضة لعقولهم، وهو إخبار من النبي » عن وجود مضادات للجراثيم في أحد جناحي حشرة لا تحوم سوى على القذارة والنجاسة، لكن الذي ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ

---

[51] – سبق تخريجه، ص111.

[52] – مجلة العربي: ص 144، عدد 82تاريخ: جمادى الأولى 1385هـ ، سبتمبر 1965م

[53] – من بين تلك البحوث:.

– بحث الأستاذ "بريفليد"، من جامعة هال بألمانيا عام 1871م.

– اكتشاف "لانجيرون" عام: 1945م

– اكتشاف " آرنشتين و كوك" عام: 1947.

– اكتشاف "موفيتش" عام: 1947م.

– اكتشاف "بريان، وكورتيس، وهيمنج، وجيفيريس، وماكجوان" عام: 1948م.

– اكتشاف" كوكس وفامر" من بريطانيا، و" جرمان، وروث، واتلنجر، وبلاتنر" من سويسرا، عام: 1949م.

ذكر كل هذه الأبحاث الدكتور: خليل إبراهيم ملا خاطر، في كتابه : الإصابة في صحة حديث الذبابة. ص 153- 155.

ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ ﴿ [الروم: ١٩] قادر على كل شيء، ولعل هذا امتحان صعب لعقول العباد، وهو الذي وقع فيه كثير ممن اغتروا بالعلوم التجريبية، فتجد من أراد أن يمثل لحديث يخالف التجارب العلمية مَثَّلَ بهذا الحديث، والأوْلى أن يفهم هذا الحديث على أسس ثلاث:

«1- عدم التعرض لصحة الحديث، فهذا من اختصاص فقهاء الحديث، والعلماء الذين درسوا العلم والحديث، وكيف يستبعدون الأحاديث المكذوبة.

2- محاولة البحث العلمي، بافتراض صحة الحديث، للوصول إلى حقائق أنبأنا عنها عليه الصلاة والسلام: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ ﴾ النجم:[٣ – ٤].

3- عدم الخوض في موضوع مادة الحديث، قبل الرجوع إلى المراجع العلمية الكافية، عن الحشرات، وعن طفيليات الحشرات»[54].

يقول الشيخ الألباني ' عند تخريجه لحديث الذباب في سلسلة الأحاديث الصحيحة: «ثم إن كثيرا من الناس يتوهمون أن هذا الحديث يخالف ما يقرره الأطباء، و هو أن الذباب يحمل بأطرافه الجراثيم، فإذا وقع في الطعام أو في الشراب علقت به تلك الجراثيم، و الحقيقة أن الحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل هو يؤيدهم إذ يخبر أن في أحد جناحيه داء، و لكنه يزيد عليهم فيقول: " و في الآخر شفاء "، فهذا مما لم يحيطوا بعلمه، فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين، وإلا فالتوقف إذا كانوا من غيرهم، إن كانوا عقلاء علماء! ذلك لأن العلم الصحيح يشهد أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه، نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة، وقد اختلفت آراء الأطباء حوله، و قرأت مقالات كثيرة في مجلات مختلفة كل يؤيد ما ذهب إليه تأييدا أو ردا، ونحن بصفتنا مؤمنين بصحة الحديث و أن النبي » ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ ﴾ النجم:[٣ -٤]، لا يهمنا كثيرا ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب، لأن الحديث برهان قائم في نفسه لا يحتاج إلى دعم خارجي، ومع ذلك فإن النفس تزداد إيمانا حين ترى الحديث الصحيح يوافقه العلم الصحيح»[55].

فلو بحث الواحد منا عن حديث الذباب على سبيل المثال، لوجد أنه قد أجريت بحوث كثيرة جدا حوله، جمع بعضها الدكتور: خليل إبراهيم ملا خاطر، في كتاب بعنوان:" الإصابة في صحة حديث الذبابة"، وهو بحث متعدد النواحي: الفقهية والحديثية والطبية، وغاية هذا الكتاب دفع

---

[54] – الإصابة في صحة حديث الذبابة: خليل إبراهيم ملا خاطر، ص 152- 153.

[55] – سلسلة الأحاديث الصحيحة: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، 97/1.

الشبهات التي أقامها أعداء السنة وخصومها، من العقلانيين وغيرهم، بل حتى من الذين ساورتهم الشكوك حول صحة هذا الحديث من عوام المسلمين، فذكر عدة أبحاث مبنية على التجارب تثبت مطابقة هذا الحديث للواقع العلمي المخبري، ثم ختم كتابه بثلاث تقارير أجريت في داخل المملكة العربية السعودية.

ومما يناسب ذكره في الختام كلام للإمام: مسلم ابن الحجاج ' في كتابه التمييز، وفيه إشارة إلى ضرورة الرجوع في الحكم على الحديث إلى المحدثين، وأنهم أصحاب هذا الشأن، الذين لا ينبغي مخالفتهم فيه فيقول: «..اعلم رحمك الله، أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنَّما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم: السنن والآثار المنقولة، من عصر إلى عصر من لدن النبي » إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نقلة الأخبار وحمَّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح، **وإنما اقتصصنا هذا الكلام، لكي نثبته لمن جهل مذهب أهل الحديث** ممن يريد التعلم والتنبه، على تثبيت الرجال وتضعيفهم فيعرف ما الشواهد عندهم، والدلائل التي بها ثبتوا الناقل للخبر من نقله، أو أسقطوا من أسقطوا منهم»[56].

الخاتمة:

1- المحدّثون نظروا في نقد الحديث إلى السند والمتن، ولم يهدروا الأحاديث حال تعارضها الظاهري، بل اعتبروا بها جميعا.

2- العقلانيون أهملوا السند بالكلية، وجعلوا من عرض أحاديث الطب على التجربة والكشف أصلا في نقد الحديث.

3- أئمة الحديث رغم عدم اطلاعهم على المكتشفات الحديثة، أثناء حكمهم على الحديث، إلا أن العلم والتجربة يؤيدان أحكامهم.

4- رغم اعتماد العقلانيين على التجربة والعلم الحديث في نقد متون الحديث، إلا أن العلم جاء مخالفا للكثير من أحكامهم، بل موافقا لنصوص السنة كحديث الذباب وحديث الكمأة.

5- ليس كل كلام وافقه العلم عند المحدثين يعتبرونه حديثا يصح نسبته إلى النبي »، وعلى نقيضهم العقلانيون، فإنهم يجعلون كل حديث نسب إلى النبي » موافق للتجربة والحس صحيحا.

---

[56] – منهج النقد عند المحدثين، ويليه كتاب التمييز للإمام مسلم: محمد مصطفى الأعظمي، ص218-219.

وفي نهاية هذا البحث ظهرت لي إلماحة، حول القواعد التي اعتمدها العقلانيون في نقد السنة النبوية ، – وإلا فهناك الكثير من طرق النقد عندهم – من مراعاة للعقل وللقرآن، وللاكتشافات العلمية، إنما مردّها أساسا إلى العقل، فعقولهم هي المقياس في القبول والرد، وحتى في عرض السنة على القرآن كذلك، إنما كان العرض على أساس فهم عقولهم للقرآن وليس فهوم العلماء والمفسرين، أما المكتشفات فباب استخدام العقل فيها أوسع من غيره، لأن إمكانية التأويل المفضي إلى الوفاق أو الرد الناجم على عدم الفهم والخلاف بين النصوص والاكتشافات واسع جدا.

- **القرآن العظيم**

1- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. للعلامة مُحَمَّد بن علي الشوكاني. دار الكتب العلمية، بيروت

2- – تقريب التهذيب. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413 هـ.

3- – سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني (ابن ماجه). تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي. الناشر دار الكتب العلمية.

4- اختصار علوم الحديث لابن كثير. مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1403 هـ.

5- اختلاف الحديث. للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق الأستاذ مُحَمَّد أحمد عبد العزيز. دار الكتب العلمية، ط 1، 1406 هـ.

6- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. للإمام أبي بكر الحازمي. اعتنى به الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1416 هـ

7- الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط15، 2002م.

8- التقريب. للإمام النووي. مطبوع مع شرحه تدريب الراوي. تحقيق نظر مُحَمَّد الفاريابي. مكتبة الكوثر، الرياض، ط 1، 1414 هـ.

9- المسوَّدة في أصول الفقه. لآل تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس الحرَّاني. دار الكتاب العربي، بيروت. .ت.ط.

10- الموافقات في أصول الفقه. للعلامة أبي إسحاق الشاطبي. شرحه الشيخ عبدالله دراز. دار الكتب العلمية، بيروت ط 1، 1411 هـ

11- التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية. تأليف عبد اللطيف عبد الله عزيز البرزنجى. دار الكتب العلمية، 1417 هـ.

12- تَهذيب سنن أبي داود. لابن القيم. مطبوع بهامش عون المعبود. تحقيق (علي بن مُحَمَّد العمران)، راجعه (جديع بن جديع الجديع – عبد الرحمن بن صالح السديس)، جـ ٢، ٣: تحقيق (نبيل بن نصار السندي)، راجعه (مُحَمَّد أجمل الإصلاحي – عمر بن سَعدِي)، دار عطاءات العلم (الرياض) – دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).

13- الجامع الصحيح، سنن الترمذي: أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد مُحَمَّد شاكر و ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط2، 1395 هـ - 1975 م.

14- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صبى الله عليه وسلم، وسننه وأيامه، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة الجعفي البخاري، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، ط3، 1407 هـ- 1987م.

15- الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح: عبد الكريم إسماعيل صبّاح، مكتبة الرشد–الرياض وشركة الرياض للنشر والتوزيع–الرياض، ط1، 1419هـ- 1998م.

16- الرسالة: أبو عبد الله مُحَمَّد بن إدريس المطلبي الشافعي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، مكتبة دار التراث– القاهرة، ط3، 1426هـ–2005م.

17- روضة الناظر وجنة المناظر. لموفق الدين أبي مُحَمَّد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. الناشر مكتبة المعارف

18- زاد المعاد في هدي خير العباد. لابن قيم الجوزية. تحقيق شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط. الناشر مكتبة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط 13، 1406 هـ

19- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض–المملكة العربية السعودية، ت.ط، 1415#- 1995م.

20- السنة ومكانتها في التشريع: د. مصطفى السباعي، دار الوراق، بيروت– لبنان، ط1، 1421هـ–2000م.

21- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط

22- شرح السنة: أبو مُحَمَّد الحسين البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-مُحَمَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ- 1983م.

23- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، خدمه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية" عيسى البابي الحلبي"، دار الحديث- القاهرة، ط1، 1412هـ- 1991م.

24- الطب النبي، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية،دار الهلال – بيروت

25- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو مُحَمَّد محمود بن أحمد العيني، ضبطه وصححه، عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421#- 2001م.

26- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.

27- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن، ت. مُحَمَّد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م

28- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، درسة وتحقيق: د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، و د. مُحَمَّد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ.

29- فتح المغيث شرح ألفية الحديث. للإمام شمس الدين مُحَمَّد السخاوي. اعتنى به الشيخ مُحَمَّد عويضة. دار الكتب العلمية، ط 1، 1414 هـ.

30- فجر الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العربي- بيروت، ط10، 1969م.

قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

31- قذائف الحق: مُحَمَّد الغزالي، دار القلم، دمشق، ط1، 1411هـ-1991م.

32- الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى- مصر، ط1، 1423هـ-2003م.
33- مجلة العربي: ص 144، عدد 82تاريخ: جمادى الأولى 1385هـ ، سبتمبر 1965م.
34- مجلة المنار، مُحَمَّد رشيد رضا، مطبعة المنار- الجماميز(مصر)، ط2، 1327هـ.
35- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. للشيخ عبد القادر بن بدران. صححه وعلق عليه الدكتور عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1405 هـ
36- معالم السنن شرح سنن أبي داود. تأليف أبي سليمان حمد بن مُحَمَّد الخطابي، عناية الأستاذ عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد. الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، 1416 هـ
37- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. تأليف أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح. عناية أبي عبدالرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة. الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1416 هـ
38- مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور الترابي: الأمين الحاج مُحَمَّد أحمد، مركز الصف الإلكتروني، ط1، 1415هـ-1995م.
39- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة. لعثمان بن علي حسن. مكتبة الرشد، الرياض، ط 4، 1418 هـ
40- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث. للدكتور عبد المجيد السوسوة. دار النفائس، الأردن، ط 1، 1418 هـ - منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه (فتح الباري). لمحمد إسحاق كندو. مكتبة الرشد ط 1، 1419 هـ
41- منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج الغربي: د. أكرم ضياء العمري، مركز الدراسات والإعلام، دار إشبيليا- الرياض، ط1، 1417هـ- 1997م.
42- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق – سوريا، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
43- وهم الإعجاز العلمي: د.خالد منتصر، دار العين للنشر- مصر، ط1، 2005م.